الأمم المتحدة

A/62/742

الجمعية العامة

Distr.: General
13 March 2008
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ١١٣ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:

انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لتيمور – ليشتي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم قرار حكومة جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية بالترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ في الانتخابات التي ستجرى في أيار/مايو ٢٠٠٨. وباعتبار تيمور – ليشتي عضوا جديدا في أسرة الأمم المتحدة، فإنها لم تسع بعد إلى أن تُنتخب عضوا في هيئة حكومية دولية.

وتجدون طيه تعهدات تيمور – ليشتي والتزاماتها الطوعية وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) نيلسون **سانتوس**
السفير والممثل الدائم

170308 170308 08-27138 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لتيمور – ليشتي لدى الأمم المتحدة

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة من تيمور – ليشتي وفقا للقرار ٦٠/٢٥١

حيث إن أمتنا واحدة من أحدث الأمم في العالم، فإن الاستقلال قد شكل نقطة فاصلة في مستقبلنا. وقد دارت رحى جزء كبير من كفاح تيمور – ليشتي على الجبهة الإنسانية، وما برحت تيمور – ليشتي تشارك بنشاط في عمليات حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتصل بآليات حقوق الإنسان التي تتخذ من جنيف مقرا لها. ومن واجبنا اليوم أن نعكس صدى حريتنا التي حققناها بشق الأنفس، وذلك عن طريق احترام الكرامة الإنسانية في كافة ممارساتنا. وقد أدمجنا الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها في كافة مجالات الحياة.

وتأخذ تيمور – ليشتي مأخذ الجد التزاماتها وواجباتها بصفتها طرفا في العديد من الاتفاقيات والمعاهدات المذكورة أدناه. ومن الأمور المهمة التي ينبغي ملاحظتها التقرير الوطني الشامل المقدم عام ٢٠٠٦ بشأن اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، وذلك امتثالا للمادة ٤٤ ١(أ) من الاتفاقية.

وامتداد لالتزامات تيمور – ليشتي بدعم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، تشارك تيمور – ليشتي بنشاط في عمل اللجنة الثالثة من خلال المشاركة في تقديم القرارات المهمة التي تصون قدسية الحياة الإنسانية وتحمي حقوق الإنسان الأساسية.

التزام تيمور – ليشتي بتعزيز حقوق الإنسان دوليا

تلتزم تيمور – ليشتي بالسعي إلى تحقيق أعلى معايير حقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم، وتؤمن بأن إنشاء مجلس حقوق الإنسان الجديد عامل حاسم في تعزيز هذه المعايير وحمايتها. وإذ تحتفل تيمور – ليشتي بالذكرى السنوية الخامسة لاستقلالها، فقد حان الوقت لتبادل الخبرات الفريدة المكتسبة في مجال حقوق الإنسان وعملية بناء الأمة. وبالتالي فإن تيمور – ليشتي تؤمن بأن انتخابها لعضوية مجلس حقوق الإنسان سيمكنها من أداء رسالة مهمة، ألا وهي رد الجميل إلى المجتمع الدولي.

وستشارك تيمور – ليشتي بنشاط في عمل مجلس حقوق الإنسان، متحلية في ذلك بروح الانفتاح والتعاون والحوار مع كافة الشركاء. وستتشاور تيمور – ليشتي وتعمل بنشاط مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، ومؤسسات حقوق

الإنسان على الصعيد الوطني، والمجتمع المدني بشأن القضايا المعروضة على مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك وضع آلية فعالة للاستعراض الدوري الشامل.

وستشجع تيمور – ليشتي تصديق الحكومات في مختلف أرجاء العالم على معاهدات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

التزام تيمور – ليشتي بتعزيز معايير حقوق الإنسان محليا

يوفر دستور جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية المخطط اللازم لمبادئ الأمة وهيكلها. وتستمد كافة مؤسسات الدولة شرعية وجودها وولاياتها ومسؤولياتها من هذا الإطار الدستوري الذي يصون كل حقوق الإنسان. وقد أعاد أعضاء الجمعية التأسيسية رسميا تأكيد عزمهم على مكافحة كافة أشكال الاستبداد والقمع والهيمنة أو الفصل الاجتماعيين أو الدينيين، دفاعا عن الاستقلال الوطني واحتراما لحقوق الإنسان والحقوق الأساسية للمواطنين وكفالتها (الفقرة ٣٢ من الديباجة).

ولدى تيمور – ليشتي إطار عام لحماية وتعزيز حقوق الإنسان ومعايير حقوق الإنسان على نطاق العديد من المؤسسات، حيث يتناول ذلك الإطار ما يلي: إطار قانوني عام وتطبيق محلي للحقوق؛ ومراكز تنسيق حقوق الإنسان ومراكز تنسيق الشؤون الجنسانية على نطاق عدة قطاعات حكومية؛ وحقوق الإنسان في البرلمان مع لجنة خاصة معنية ”بالشؤون والحقوق والحريات والضمانات الدستورية“؛ وتدريب وتثقيف شاملين في مجال حقوق الإنسان لصالح المسؤولين الحكوميين والجهات القضائية والشخصيات العامة والمدرسين والطلبة والمنظمات غير الحكومية والمواطنين.

وتعتبر حكومة تيمور – ليشتي نشر المعلومات المتعلقة بالصكوك الخاصة بحقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من إعمال الحقوق على المستوى الفردي والمجتمعي. وما برح مكتب مستشار حقوق الإنسان لدى رئيس الوزراء ومكتب تشجيع المساواة يعملان، وسيواصلان العمل، بنشاط في هذا الصدد.

وتخصص وسائط الإعلام المستقلة في تيمور– ليشتي، المطبوعة منها والمسموعة والمرئية، حيزا من الزمن والمكان، للإعلام وتسهم في النقاش الدائر بشأن قضايا حقوق الإنسان. وما برح المجتمع المدني شريكا نشطا في تيمور – ليشتي من خلال رصد فعلي لمعايير وممارسات حقوق الإنسان.

وظلت تيمور – ليشتي تتعاون، على الدوام، بشكل كامل، مع مفوضية حقوق الإنسان، في ديلي وعلى الصعيد الدولي على حد سواء.

ولتيمور – ليشتي تاريخ حافل بالسلام والمصالحة والالتزام بحقوق الإنسان تمثل في إنشاء لجنة الحقيقة والصداقة ولجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة.

معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية التي أصبحت تيمور – ليشتي طرفا فيها

تتعهد تيمور – ليشتي بالتقيد بكل الواجبات والالتزامات المحددة للأطراف في المعاهدات الرئيسية التالية لحقوق الإنسان:

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اتفاقية حقوق الطفل

الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام)

البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة

البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية

معاهدات حقوق الإنسان الأخرى والصكوك ذات الصلة التي أصبحت تيمور – ليشتي طرفا فيها:

اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام (١٩٩٧)

اتفاقيات جنيف بشأن حماية ضحايا المنازعات المسلحة (١٩٤٩)

البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف بشأن حماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (١٩٧٧)

البروتوكول الثاني لاتفاقيات جنيف بشأن حماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (١٩٧٧)

الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين (١٩٥١)

البروتوكول المتعلق بمركز اللاجئين

نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (١٩٩٨)